محاضرة: الاستثمار الأجنبي

تمهيد:

لقد توسع نشاط الاستثمار الأجنبي بأنواعه، وانتشر بمختلف الدول أكثر من أي نشاط آخر، وساهمت العولمة بمؤسساتها ومتطلباتها وأدواتها بذلك التوسع، ويعد النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي أحد أهم المتغيرات الحديثة والتوسعات في الاقتصاد العالمي، فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو أسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والناتج المحلي العالمي.

أولا : ماهية الاستثمار الأجنبي:

لقد كان موضوع الاستثمار الأجنبي محل اهتمام العديد من الاقتصاديين منذ القدم و يتجلى هذا الاهتمام في كون الاستثمار الأجنبي مهما في تغيير العلاقات الاقتصادية و السياسية و الدولية، كما يلعب دورًا بارزا في صياغة مبادئ النظام العالمي، تنوعت وتعددت تعريفات ومفاهيم الاستثمار الأجنبي كغيره من النشاطات والمتغيرات الاقتصادية باختلاف النظريات المفسرة له، بوجه عام يعرف الاستثمار بأنه " التضحية بقيم (مبالغ) حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم غير مؤكدة في المستقبل"، كما يعرف بأنه: " حيازة المؤسسة لمجموعة الخيرات المادية والوسائل من أجل تنمية الخدمات الخاصة بها لفترات مستقبلية "

يقصد بالاستثمار الأجنبي في الاقتصاد غالبا بأنه : " اكتساب الموجودات المادية في الخارج أو لفروعها أو لشخص معنوي، كما ينظر عادة إلى الاستثمار الأجنبي من قبل رجال الإدارة، على أنه اكتساب الموجودات المالية في الخارج أو من أحد فروعها أو من شخص معنوي آخر، حيث يصبح الاستثمار الأجنبي وفقا لهذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق المالية المختلفة، والهدف منه هو تحقيق أرباح من خلال: المضاربة واستثمارات المحفظة المالية، بينما يعرف الاستثمار الأجنبي من طرف المحاسبيين بأنه تدفق القروض لشركة أجنبية أو الإمتلاكات الجديدة للحصص أو الأسهم في شركة أجنبية للحصص.

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه : " انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر بما يكفل زيادة الإنتاج و التنمية في الدول المضيفة "، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن تدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى في صورة إقامة شركة جديدة أو بالمساهمة في رأس مال شركة قائمة أو بتطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، وذلك من أجل تحقيق عائد

يفوق ما يتوقع أن يحققه المستثمر في دولته الأم.

ثانيا: أنواع الاستثمار الأجنبي:

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي تبعا لمعيار السيطرة أو التحكم في الاستثمارات إلى نوعين رئيسيين، النوع الأول هو الاستثمارات المباشرة، أما النوع الثاني فهو الاستثمارات غير المباشرة:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر.

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الانتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدولة المضيفة يشكل مباشر في صور مختلفة، سواء كانت صناعية إستخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح هو المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات،

-ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حال الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية و تقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا و الخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.

كما عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى المستثمرون من خلال هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع ومؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم أو قد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب.

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال:

1.1- الاستثمار المشترك :

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس مال المشروع بل تتعداه أيضا إلى الادارة، الخبرة، براءات الاختراع، والعلامات التجارية، بل يمكن أن تكون من خلال تقديم المعرفة أو العمل التكنولوجي كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على جوانب عديدة أهمها: أنه هو عبارة عن اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف،

و قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص، ويكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي قبولا، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى مساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكة الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

2.1- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أوغيرها من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، تترد كثيرا الدول في التصديق لمثل هذه الاستثمارات خوفا من الوقوع في التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

3.1- مشروعات أو عمليات التجميع :

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني العام أو الخاص، و يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة...التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

4.1- الاستثمار في المناطق الحرة :

تعرف المنطقة الحرة بأنها عبارة عن جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا ، وتخضع لسلطتها ادريا، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية والاستيرادية والضريبية ، حيث لا يتم فرض أي نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعامل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق إلى داخل البلاد كما لو كانت سلعا مستوردة من الخارج، يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، لأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه : " تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد وهيئات أجنبية عامة وخاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع"، كما يعرف أيضا بأنه: " الاستثمار الذي يتخذ أحد الشكلين، شراء الأجانب لأسهم الشركة، أو إعطاء القروض للشركة أو الحكومة على شكل سندات أو أذونات الخزينة التي يقوم المستثمر الأجنبي بشرائها".

يعرف هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار المحفظي والذي يقوم على أساس شراء الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروقات الأسعار التي تدرها الأوراق المالية، شرط ألا يكون في حوزة الأجانب من الأسهم ما يمكنهم من حق إدارة المشروع أو الإشراف عليه، و الهدف من هذا التوظيف هو أساسا الحصول على عائد مالي في شكل أنصبة أو فوائد أولية أو أية مكاسب رأسمالية في حالة المضاربة على الأصل ذاته، ولا يحاول المستثمر من خلال هذا التوظيف التأثير على السياسة الاقتصادية في المشروع أو التحكم في الإدارة، أو التدخل في عمليات الإنتاج و تسعير المبيعات، فالأمر يقتصر على تولد حقوق مالية قبل أصول المشروع، و مما يشجع الأفراد على مثل هذا الاستثمار الخارجي و هو توافر الأسواق المالية و البورصات الخارجية و سهولة التعامل فيها و إمكانية تسييل الأصول و الأوراق المالية، بالإضافة إلى توافر الحوافز الضريبية و حرية التحويل.

إن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر في كون الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على اكتساب حق الرقابة و الإدارة و الإشراف على مختلف العمليات التي تتم في المنشآت المستثمر فيها على حسب النسبة التي يمتلكها، أما الاستثمار غير المباشر فيهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح لكن بدون إشراف مباشر لأصحاب الأموال على إدارة المنشآت المستثمر فيها.

يتخذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر صورا مختلفة منها:

1. شراء السندات الدولية وشهادات الإيداع المصرفية الدولية المقومة بالعملات الأجنبية وشهادات الإيداع في سوق العملات الدولية.
2. شراء سندات الدين (العام أو الخاص).
3. الإيداع في البنوك الوطنية.

4. شراء الذهب والمعادن النادرة
5. قروض للحكومات الأجنبية أو هيئاتها العامة أو الخاصة أو الأفراد وبآجال مختلفة تهدف إلى المضاربة وليس بهدف إنشاء علاقات اقتصادية ثابتة،

ثالثا: أسباب الاستثمار الأجنبي:

للاستثمار الأجنبي عدة أسباب يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1. الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدولة المضيفة للاستثمار، كإيجار الأراضي، أجور العمال، مقارنة بالمستويات العالية السائدة في الدول الصناعية.
2. تجنب الحواجز التجارية وسياسات الحماية الوطنية للمنتجات، الاستفادة من التسهيلات أو المزايا أو الإعفاءات المقدمة لتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول، والتي قد لا تتوفر بنفس الدرجة لدى الدول الصناعية الغنية، بالإضافة على تجنب الضغط الحكومي على الإنتاج المحلي والتحكم بالطاقات وسياسات الإنتاج.
3. امتلاك المستثمرين لمصادر دخل جديدة تحقق بالنسبة للاقتصاد الوطني درجة من التنويع، تشتد الحاجة إليها كلما كان ذلك الاقتصاد أكثر اعتمادا على عدد قليل من السلع التصديرية أو على سلعة واحدة كالبترول.
4. تأمين مصادر سلعية دائمة يحتاجها الاقتصاد الوطني، ولا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية أو يخشى ارتفاع أسعارها في المستقبل، أو يتوقع تعرض عمليات توريدها لعراقيل خارجية.
5. انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في البلد المضيف تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.
6. تحقيق العولمة وكونية النشاط المزاول وكذا الإسهام في تدويل المنتجات وخلق المنتجات ذات شهرة عالمية.

رابعا: أهمية الاستثمار الأجنبي:

إن أهمية الاستثمار الأجنبي في تزايد مستمر نظرا للمنافع التي يقدمها، والتي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

1. زيادة الرأسمال الاجتماعي في الدول النامية وتوفير احتياطي من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية، حيث يمكن للاستثمار الأجنبي أن يوفر هذه العملات من خلال ما يجلبه من رأسمال نقدي وعيني للدولة المستثمر فيها هذا المال.

2. إن الاستثمار الأجنبي يحقق هدف من الأهداف المهمة في التنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع جديدة وإعادة تأهيل مشاريع قديمة الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى القوى العاملة في الدولة المستثمر فيها الأموال ومن ثم تؤدي إلى زيادة خبرتها العلمية ومهارتها الفنية من خلال تراكم تلك الخبرات عبر سنوات طويلة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة دخل هذه القوى ومن ثم زيادة القوة الشرائية للمجتمع.
3. إن الاستثمار الأجنبي يعمل على نقل تكنولوجيا جديدة لغرض تشغيل المشاريع المراد الاستثمار فيها، كما يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروع الأجنبي باحتياجاته المختلفة (صيانة، إصلاح..).
4. يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى خلق فرص التنافس فيما بين المشاريع المقامة والمشاريع الوطنية من خلال العمل على تطويها من قبل الدولة، بالإضافة إلى ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين حيث يستخدمون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية.
5. إن استقدام الاستثمار الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية، و بالتالي خلق و تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
6. تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية الجديدة الصنع وبأسعار أقل نسبيا، وهذا ما يزيد من رفاهيته الاقتصادية وارتقاء أذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية.
7. الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات من خلال:
   - الأثر المباشر الايجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي باعتبارها إضافة إلى حساب رأس المال، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات،
   - التوسع في الميزان التجاري مع العالم لاسيما إذا كانت مخرجات الاستثمار موجهة للتصدير.
   - إضافة إلى حسابات التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية والإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة المستثمرة لقاء استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم.